التلاوة كما تقدم لك واختلف هل هو حقيقة فيهما فيكون
مشتركا او حقيقة في الاول مجاز في الثاني الذي حققه
السعد الاول **قوله** النحو يجمع نحوي نسبة للنحو يطلق
في اللغة علي معان منها القصد والجهة وغير ذلك واما في
الاصطلاح فهو علم باصول يعرف به احوال اواخر الكلم
اعرابا وبنا هذا التعريف بنا علي ان علم الصرف غير
داخل فيه وهو ما تعارفه الناس فان اردت شموله
له قلت بدل اعرابا وبنا افرادا وتركيبا يعني يعلم به
حال الكلمة في حال افرادها ويندرج في هذا علم
التصريف من اعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها
وغير ذلك ويدخل فيه ايضا بعض مسايل علم النحو
وهو ما يعرف به البنا لانه يلحق الكلمة مفردة متى وجد
سببه والبعض الاخر هو ما يعرف به الاعراب فانه
داخل في قوله وتركيبا **قوله** اي مولف المناسب لقوله
بعد وتفيد التركيب لا حاجة اليه ان يفسر ما يشمل فان
التاليف اما اخص من التركيب لاخذ الالفة في مفهومه
وهي الملايمة بين الاجزا كما صرح به ابن الفواس في شرح
الغنية او بمعنى او ان التاليف والتركيب واحد كما
وهو ما ذكره السيد الجرجاني **قوله** يشتمل على ثلاثة
اشيا فيه ان المشتمل عليه بفتح الميم هو عين المشتمل
بكسرها فيلزم اشتمال الشي على نفسه وهو باطل
والجواب انا نلاحظ في المشتمل بكسر الميم
مجموع الامور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء علي

حدته

وموضوعه الكلمات العربية من حيث الاعراب والبنا وغايته الاحتراز عن الخطا وفايدته الاستعانة علي فهم الكلام واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب ه تقرير

حدته فيكون من قبيل اشتمال الكل علي الاجزا كاشتمال
الخمسة مثلا على كل واحد من الاحاد التي تركبت منها وفي
اشيا مذاهب اصحها ما ذهب اليه الخليل وسيبويه وغيرهما
من المحققين اذ اصلها شيا ا كحمرا فكرهوا اجتماع همزتين
بينهما الف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفا
فقالوا اشيا بوزن لفعا وهو عندهم اسم جمع لشي
لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لالف التانيث الممدودة
قوله لا زايد عليها على الصحيح مبني علي ما ذهب اليه
من ان موضوع هذا العلم المركبات ليست موضوعة
بل الموضوع هو المفردات وان دلالة المركبات عقلية
وهو خلاف التحقيق والتحقيق ان المركبات موضوعة
وضعا نوعيا والواضع مثلا وضع كل تركيب فعل مع
فاعله للدلالة علي ثبوت ذلك الفعل للفاعل وحينئذ
فلا بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المغاير للقصد
فان قلت لم لا تحمل عبارة الشارح علي ان مقابل
الصحيح زيادة التركيب فالجواب ان التركيب لا حاجة
اليه بمعناه انه لا حاجة للتصريح به لان الافادة التامة منه
تستلزمه وان كان الكلام مشتملا عليه قطعا وحينئذ
فليس هو مقابل الصحيح واما ما زعمه ابن طلحة من
ان الكلام قد يكون مفردا مستقلا كنعم الجوابية فقد
اجيب عنه بان الكلام المقدر ما بعدها وانما حذف
اكتفا بقرينة السوال ويويد ذلك انها لا تفيد وحدها
بدون ان يسبقها سوال **قوله** اللفظ اي العربي كما

Copyright © King Saud University